نشرة صندوق النقد الدولي

برنامج عمل الصندوق

برنامج عمل الصندوق يؤكد منهج التحرك السريع وتكامل الأنشطة والتركيز على الأعضاء

نشرة الصندوق الإلكترونية

15 ديسمبر 2015

منطقة شانغهاي المالية: يقول الصندوق إن تباطؤ النشاط في الصين هو أحد الاتجاهات الأساسية المؤثرة على الاقتصاد العالمي (الصورة: Imaginechina/Corbis)

- يسعى برنامج عم الصندوق إلى تحقيق التكامل بين الأنشطة والاستفادة من أوجه التآزر
- هناك تحول متزايد نحو التركيز على منع الأزمات – بدلا من مواجهتها بعد وقوعها
- جدول الأعمال يركز على الإصلاحات الهيكلية كوسيلة لدفع عجلة النمو

يركز برنامج عمل الصندوق على تحسين أنشطته الرئيسية وتطويعها لمتطلبات دعم البلدان الأعضاء وهي تواجه التحديات التي تفرضها التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي.

ففي آخر برنامج عمل وضعه الصندوق، ينصب التركيز على تحويل التوجهات المحددة في جدول أعمال السياسات العالمية الصادر في أكتوبر الماضي إلى خطة عمل ملموسة للاثني عشر شهرا القادمة.

ويسلط جدول الأعمال الضوء على الحاجة إلى دعم النمو، والسعي لتعزيز الصلابة في مواجهة التقلبات وحماية الاستقرار المالي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحقيق النمو الاحتوائي القابل للاستمرار على المدى المتوسط، وتقوية النظام النقدي الدولي.

وفي المقابلة التالية، يناقش السيد سيدارث تيواري، مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، أولويات الصندوق في الشهور القادمة.

***النشرة الإلكترونية*: كيف يجري تحويل أولويات الصندوق استجابةً للتطورات العالمية؟**

السيد تيواري: برنامج العمل يستجيب لثلاثة تحولات جارية في الاقتصاد العالمي، وكلها مهم للصندوق ولكيفية أداء عملنا.

أحد هذه التحولات هو ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وما يترتب عليه من عواقب، وهو تحول سيترك أثرا على الاقتصادات المتقدمة، والأهم من ذلك على الأسواق الصاعدة. فقد بدأت الأسواق الصاعدة تشهد تباطؤا في السنوات القليلة الماضية، ويمكن أن يتسبب ضيق الأوضاع المالية إلى فرض ضغوط إضافية عليها وزيادة الصعوبة التي تواجهها في سعيها للتقارب.

والتحول الثاني الذي سيشكل أهمية في عام 2016 هو استعادة التوازن في الصين. فمن المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد الصيني في طريقه لاستعادة توازن النمو، وهو تحول يراقبه العالم عن كثب لرؤية ما سيحدثه من تأثير.

أما التحول الثالث – والذي يُعزى جانب منه إلى التحول الثاني – فهو هبوط أسعار السلع الأولية الذي يشكل ظاهرة من المتوقع أن تؤثر على كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة.

***النشرة الإلكترونية*: دعت السيدة المدير العام لأن يتوخى الصندوق درجة أكبر من سرعة الحركة وتكامل الأنشطة والتركيز على البلدان الأعضاء. فكيف يساعد برنامج العمل على تحقيق هذا الهدف؟**

السيد تيواري: من أهم ما يركز عليه برنامج العمل ما نسميه بالإنجليزية "AIM"، وهي أحرف ترمز إلى التحرك السريع (agility) والتكامل (integration) والتركيز على البلدان الأعضاء (member focus). ونعني بالتحرك السريع سرعة الاستجابة للتحولات الجارية – أي القدرة على النظر إلى التداعيات واستشراف النتائج قبل أن تحدث والتركيز على رفع النمو في بيئة تتسم بضيق حيز المناورة أمام السياسات.

ومعنى التكامل هو تحقيق اتساق أفضل في المشورة التي نقدمها بشأن السياسات في مختلف القطاعات والاستفادة من أوجه التآزر بين مسارات العمل المختلفة. فعلى سبيل المثال، نركز على زيادة التكامل بين أنشطتنا المعنية ببناء القدرات وعملياتنا المتعلقة بالرقابة والإقراض.

وقد بدأنا نولي اهتماما أكبر لتداعيات السياسات أيضا. ومن ذلك، مثلاً، الارتفاع الوشيك لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة وتأثيره على الأسواق الصاعدة. وننظر في تحليلاتنا إلى الروابط المالية–الكلية وغيرها من الروابط المحتملة، وكيف يمكن للأسواق الصاعدة أن تواجهها. وقد كان كثير من هذا العمل يتم بصورة منفصلة، ولكن ارتباطه الوثيق أصبح الآن واضحا.

ونعني بالتركيز على البلدان الأعضاء أن نسعى لفهم شواغل بلداننا الأعضاء قبل البدء، مثلاً، في إجراء دراسة جديدة أو القيام بتغيير في السياسات. ونحن نتعاون مع البلدان الأعضاء في البداية ثم نطلب رأيها في الختام.

***النشرة الإلكترونية*: أكد الصندوق كثيرا على الإصلاحات الهيكلية كوسيلة لتحفيز النمو. فما الذي سيفعله الصندوق لدفع التقدم في هذا المسار؟**

السيد تيواري: بعد الأزمة المالية العالمية، سجل النمو هبوطا حادا، وتلاه تخفيض تقديرات النمو الممكن. ونحن بحاجة إلى رفع النمو الممكن، والإصلاح الهيكلي من السبل المهمة لتحقيق ذلك. وقد شجعنا صناع السياسات في أوروبا على التركيز على إصلاحات سوق العمل وسوق المنتجات. وفي أنحاء أخرى من العالم، نجد أن مفتاح زيادة النمو الممكن هو التعميق المالي، والاحتواء المالي، والإنفاق على البنية التحتية.

وأوضح عملنا على مدار العام الماضي أن هناك مجموعتين من الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تعود بنفع كبير بالنسبة لكل فئة من الاقتصادات – الفئة منخفضة الدخل وفئة الأسواق الصاعدة وفئة البلدان الاقتصادات المتقدمة. المجموعة الأولى هي إصلاحات القطاع المصرفي والمجموعة الثانية هي الإنفاق على البنية التحتية. ثم توجد إصلاحات هيكلية محددة تتلاءم مع كل مرحلة من مراحل التنمية. ولكن ما أصبح واضحا هو أنه ينبغي زيادة التركيز على الإصلاحات الهيكلية التي ترفع النمو الممكن أكثر من التي تكفل التصدي للأزمات. وستؤدي هذه التدابير إلى تعزيز صلابة الاقتصاد العالمي.

***النشرة الإلكترونية*: كيف يستخدم الصندوق دوره في تنمية القدرات لمعاونة بلدانه الأعضاء؟**

السيد تيواري: هذا المجال المهم من مجالات عمل الصندوق يُكْسِب البلدان مزيدا من الصلابة عن طريق تنمية قدراتها عملياً

وإتاحة نقل التكنولوجيا والمهارات إليها. ويتم هذا النقل للمهارات من خلال قنوات مثل المساعدة الفنية، أو التدريب في الفصول الدراسية أو على شبكة الإنترنت، أو مراكزنا الإقليمية للتدريب والمساعدة الفنية.

وقد أوضحت دراسة صدرت منذ عامين أن البلدان ذات الارتباط طويل الأجل مع الصندوق كان أداؤها أفضل من حيث النمو والإنفاق على القطاعات الاجتماعية. وهناك تحليلات أجريناها في هذا الخصوص لتحديد السبب وراء ذلك وتبين في النهاية أنه راجع لتنمية القدرات. وقد حدث نقل للمعرفة وتعزيز للمؤسسات سمح للبلدان بمنع الأزمات بدلا من الانتظار حتى تقع.

***النشرة الإلكترونية*: قام الصندوق بدور أساسي في مؤتمر تمويل التنمية الذي عقد في يوليو الماضي في أديس أبابا. كيف يؤدي برنامج العمل إلى دفع جدول أعمال التنمية العالمية الجديد؟**

السيد تيواري: قدم الصندوق إجراءات فعلية في أديس أبابا وليس مجرد تعهدات. ففي هذا المؤتمر، وافقنا على سلسلة من التدابير الملموسة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، حيث أجرينا زيادة بنسبة 50% في الموارد التي تتيحها كل تسهيلاتنا التمويلية الميسرة – مما يتيح مزيدا من الأموال للبلدان المؤهلة ذات الدخل المنخفض – وحددنا سعر فائدة صفري لكل القروض المقدمة في إطار "التسهيل الائتماني السريع"، وهو تسهيل تمويلي يركز على البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والدول الهشة أو الخارجة من مرحلة الصراع.

وسوف نتابع العمل بشأن تداعيات المبادرات الضريبية الدولية وبشأن التعميق والاحتواء الماليين. وسنقدم الدعم أيضا في تعبئة الإيرادات المحلية، وتحقيق الكفاءة والفعالية في الإنفاق، وجذب التدفقات الرأسمالية وإدارتها، وهي مجالات يمتلك الصندوق فيها ميزة نسبية، وسنعمل المزيد بشأنها على مدار عدة شهور قادمة.

***النشرة الإلكترونية*: هل سيواصل الصندوق العمل في مجالات مثل عدم المساواة وتغير المناخ وقضايا الجنسين، وهي خارج مجالات تركيزه التقليدية؟**

السيد تيواري: الهدف الرئيسي للصندوق هو تشجيع الاستقرار الاقتصادي العالمي. وحين نجد أن القضايا والموضوعات التي ظل معظمها خارج مجالات تركيزنا التقليدية بدأت تؤثر على مهمة الصندوق في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، يصبح لزاما على الصندوق خوض هذه المجالات. وقد قمنا بذلك، مثلاً، عند التركيز على الفقر في أواخر تسعينات القرن الماضي. وتشير الوتيرة الحالية للتغير العالمي إلى أن هناك قضايا جديدة تؤثر الآن على مهمة الصندوق أكثر من أي وقت مضى وينبغي تطويع برنامج عملنا لمواجهة التحديات الجديدة. ومفتاح ذلك هو اتباع منهج استباقي في إدخال هذه القضايا ضمن نطاق عملنا حتى يمكننا صياغة المواقف وتحديد المشورة الملائمة *قبل* أن تفضي إلى حالة من عدم الاستقرار المالي–الكلي. وبرنامج عملنا بشأن موضوعات عدم المساواة وتغير المناخ وقضايا الجنسين يعكس هذا المنهج الكلي.

روابط ذات صلة (بالانجليزية)

طالع برنامج العمل

جدول أعمال السياسات ا لعالمية

آخر التوقعات لآفاق الاقتصاد العالمي